مجلة روافد للبحوث و الدراسات / مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة غرداية / العدد الثالث (ديسمبر 2017 م)
E:2588-1787 / P: 2543 - 3563
/http://rawafid.univ-ghardaia.dz

شبهات الإتجاه العقلي في حجّية السنة النبوية
(دراسة أنموذجية من خلال مشكل الحديث النبوي)

د. قاسم حاج احمد – جامعة غرداية
حاج اسماعيل ابن لولو
طالب دكتوراه – جامعة غرداية

ملخص

يعرف البحث بالاتجاهات العقلية وأهم روافدها، ويبرز منطلقاتها الفكرية والموضوعية في نقد ودراسة السنة النبوية، من خلال جزئية مشكل الحديث النبوي، ومقارنة تلك المنطلقات بما عليه العمل عند علماء الحديث، لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف، ومدى موضوعية ذلك الاتجاه النقدي للسنة، وقد خلص البحث إلى نتائج منها وجود جذور استشراقية للاتجاه العقلي عند بعض المفكرين المسلمين في دراسة السنة، وأنّ ما يطرحه هؤلاء من آراء حول السنة ليس مردودا كله إذ يمكن الإفادة ببعض ما ينتقدونه في نصوص الأحاديث، كما أن بعض ما ردّه العقلانيون منها يقابله موقف التّوقّف عند بعض علماء الحديث، احتياطا وتورعا.

كلمات مفتاحية: العقل، النقد، الحديث النبوي، الحداثة.

Summary

The research identifies the mental trends , and highlights its intellectual and objective principles in the criticism and study of the Sunnah, through the partial problem of the some Prophet's Hadith, and comparison of those views, including the work of modern scholars, to know the similarities and differences, and the extent of objectivity of that monetary trend . The result of research is the presence of orientalist roots to the mental orientation of some Muslim thinkers in the study of the Sunnah, and some of this views about the Sunnah can be useful.

Keywords: mind, criticism, Hadith, modernity

key words : Media, Islamic media, media ethics, cultural dimension.role.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

تناول العلماء المحدثون والفقهاء قديما وحديثا مسألة مشكل الحديث أو مختلف الحديث انطلاقا من مسلمة عصمة النبي عليه السلام وتنزهه عن التناقض والتضاد في أقواله وأفعاله باعتباره نوعا من الوحي المقدس لاسيما في مجال التشريع، وبذلوا الوسع بناء على ذلك في حل ما يبدو من التعارض الظاهري في نصوص السنة تماما مثل ما فعل المفسرون أزاء نصوص القرآن الكريم لاسيما المتشابه منها.

غير أن اتجاهات معاصرة في دراسة السنة النبوية وجدت في مسألة مشكل الحديث مدخلا للتشكيك كلية في السنة وحجة للطعن في قواعد النقد الحديثي سندا ومتنا بناء على آراء عقلية يغلب عليها التحكم والخلفيات الفكرية والرواسب الاستشراقية.

ويحاول البحث بيان أهم تلك الاتجاهات وطريقتها في دراسة مشكل الحديث ونقدا للنتائج التي توصلت إليها من خلال بيان أخطائها الموضوعية والمنهجية، في ضوء منهج المحدثين في دراسة مشكل الحديث وذلك وفق الخطة الآتية:

المطلب الأول: مفهوم مختلف الحديث ومشكله.

المطلب الثاني: تعريف الاتجاه العقلي وأهم تياراته.

المطلب الثالث: منطلقات الاتجاه العقلي في نقد السنة النبوية.

المطلب الرابع: أسباب وجود الأحاديث المشكلة عند الاتجاه العقلي.

المطلب الخامس: منهج المحدّثين في دراسة مشكل الحديث.

خاتمة.

المنارة للاستشارات

المطلب الأول: مفهوم مشكل الحديث ومختلفه.

أولا: تعريف مختلف الحديث.

لم يضع المتقدمون تعريفا حديا لمختلف الحديث، وإنما ذكروا أنواعه ومثّلوا لها، فقال الإمام الشافعي في الرسالة: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجها يمضيان معا إنما المختلف ما لم يمضي إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه".[1]

وقال الحاكم النيسابوري: "هذا النوع من هذه العلوم معرفة سنن لرسول الله ﷺ يعارضها مثلها فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما وهما في الصحة والسقم سيان".[2]

وذكر ابن الصلاح صورتيه، فقال: "اعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين :

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معا.

والثاني : أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيفزع حينئذ إلى الترجيح ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم في خمسين وجها من وجوه الترجيحات وأكثر".[3]

وقد صاغ النووي في كتابه التقريب والتيسير هذه الصور في تعريف حدّي فقال: "هو أن يأتي حديثان متضادّان في المعنى ظاهراً فيوفّق بينهما أو يرجّح أحدهما".[1]

1- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، 1358ه-1939م، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ص 342.

2- النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 1397ه/1977م: ص 186.

3- الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، 1406 هـ - 1986م، تحقيق: د. نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر المعاصر- دمشق، دار الفكر- بيروت: ص 168.

المنارة للاستشارات

وليس هناك اختلاف عند غير هؤلاء في مفهوم الحديث المختلف كما أوردوه، وهو من خلال ما تقدم يتضمن وصفين:

- وجود التعارض الظاهري.
- إمكان الجمع، أو الترجيح بينهما.

ثانيا: تعريف مشكل الحديث.

لم يرد لدى المتقدمين أيضا تعريف حدّي للحديث المشكل، أو مشكل الحديث، وإنما ألفوا فيه كتبا لعل أبرزها، كتاب شرح مشكل الآثار للإمام الطحاوي، وقد تحدث عن موضوع كتابه فقال: "وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها وحسن الأداء لها فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنها".[2]

وقد استخلص بعض المعاصرين من كلامه هذا ومن صنيعه في الكتاب معالم للحديث المشكل، وقد اعتبره بعضهم بنفس معنى المختلف، قال نور الدين عتر في منهج النقد: "مختلف الحديث، وربما سماه المحدثون مشكل الحديث، وهو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلا، أو تعارض مع نص شرعي آخر".[3]

وذهب غيره إلى التفريق بينهما، قال محمد خلف سلامة في لسان المحدثين: "وقد سوى بعضهم بين موضوعَي (مختلف الحديث) و(مشكل الحديث)؛ ولعل الأقرب أن الأول بالنسبة إلى الثاني أخص بالنظر إلى نوع الطرفين اللذَين يقع بينهما الاختلاف، وأعم باعتبار قدر الإشكال الواقع في ذلك الاختلاف.

1- النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير، دت: ص 61.

2- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي أبو جعفر، شرح معاني الآثار، 1399هـ، ط 3، تحقيق: محمد زهري النجار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت: ص 06.

3- عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، 1997، دار الفكر، دمشق، سوريا: ص 337.

المنارة للاستشارات

وإذا كان الأمر كذلك فاسم (مختلف الحديث) يطلق على الأحاديث المختلفة فيما بينها، سواء كان ذلك الاختلاف شديداً أو غير شديد، وهو مقصور على ذلك لا يتعداه إلى غيره، فلا يدخل فيه مثلاً الأحاديث التي تعارض ظواهرها ظواهر بعض الآيات. ولكن لا يدخل في هذا الفن أحاديث الأحكام التي يجمع بينها الفقهاء بتقييد أو تخصيص أحد الحديثين بالآخر إذا كانت طريقة الجمع قريبة واضحة.

وأما اسم (مشكل الحديث) فلا يُطلق إلا على ما كان الإشكال فيه كبيراً لا يوفّق إلى حلّه إلا العلماء المحققون، سواء كان ذلك الإشكال ناشئاً عن مخالفة الحديث لحديثٍ آخرَ صحيح، أو لآية من آيات الكتاب، أو لتاريخ ثابت، أو لقاعدة مقررة، أو لعقل صريح، أو ناشئاً عن مخالفة بعض ذلك الحديث لبعض آخر منه".[1]

وأرى أن لا اختلاف جوهري بين المصطلحين، لاسيما وأن المتقدمين لم يفرقوا بينهما، فكلاهما يتضمن وجود التعارض والإشكال الظاهري، إلا أن المختلف أكثر ما يطلق على وقوع الاختلاف بين الحديثين.

المطلب الثاني: تعريف الاتجاه العقلي وأهم تياراته.

أولا: تعريف الاتجاه العقلي.

اختلفت تعريفات الكتاب والباحثين للاتجاه العقلي بحسب الاختلاف الحاصل بينهم في مفهوم العقل وحدوده وعلاقته بنصوص الوحي، فعرّفه سعد العتيبي بأنه: "ذلك الاتجاه الذي يقدّم العقل -في الجملة- على نصوص الشرع عند توهّم التعارض، ويدعو إلى التجديد والنظر في الأحكام الشرعية حسب مقتضيات العصر الحديث".[2]

1- سلامة، محمد خلف، لسان المحدثين، 2007: 5/60-61. (ترقيم المكتبة الشاملة، الإصدار الرابع).

2- العتيبي، سعد بن بجاد، موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي، 1434-2013، ط 2، دار الوعي للنشر والتوزيع، الرياض: ص 09.

المنارة للاستشارات

وعرّفه ماجد الزميع بأنه: "توّجه فكري يحاول التوفيق بين العلمانية والإسلام...، وهو ذلك الاتجاه الذي أعطى العقل اعتبارا فوق نصوص الوحي، ويدعو إلى التجديد والنظر في الإسلام حسب مقتضيات العصر، الحديث والاكتشافات العلمية الحديثة".[1]

وعرفه ناصر العقل بأنه: "تلك الاتجاهات التي ظهرت في القرنين الأخيرين، والتي تتبنى تحكيم العقل البشري وتقديمه على الدين، أو تعطي العقل اعتبارا فوق اعتبار نصوص الوحي الثابتة عن الله تعالى ورسوله ﷺ".[2]

والملاحظ من خلال هذه التعاريف أن سمات الاتجاه العقلي تتمثل في ما يلي:

- أنها اتجاهات حديثة معاصرة.
- تقدس العقل وتجعله مصدرا للمعرفة والنظر.
- تقدم العقل على نصوص الوحي من القرآن والسّنّة عند التعارض.

على أن هذه التعريفات فيها إجمال وتعميم قد لا ينطبق بالضرورة على كل أنماط الاتجاه العقلي ومدارسه، فبعضها يقصر مقابلة العقل مع النص الشرعي في مجال السّنّة ولا يتعدّاه إلى القرآن الكريم، كما أن بعضا من تلك التوجهات لها جذور تاريخية قديمة، وليست وليدة العصر.

ويبقى القيد الأخير هو المعيار الواضح المميز للاتجاه العقلي عن ما سواه من المناهج في دراسة نصوص الوحي، إذ يظهر الفرق بينها عند التعارض التام، فالاتجاه العقلي لا يمانع في ردّ النص الشرعي (لاسيما السنة النبوية) إذا صدم معطيات العقل الناظر فيه ولو كان صحيحا ثابتا بحسب قواعد النقد الحديثي، بينما نجد من يتوقف

1- الزميع، ماجد بن علي، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني دراسة عقدية، 1434-2013، ط 1، دار الهدي النبوي، القاهرة: ص 60.

2- العقل، ناصر بن عبد الكريم، الاتجاهات العقلانية الحديثة، 1422-2001، ط 1، دار الفضيلة، الرياض: ص 19.

المنارة للاستشارات

أو على الأقل يؤول ولو بالتكلّف في دلالات النّصّ، لكن دون المجازفة بردّه اعتبارا لقدسية المصدر.

ثانيا: تيارات الاتجاه العقلي.

يمكن إجمال مختلف التوجهات العقلية بناء على التوصيف السابق لها في ثلاث اتجاهات هي:

التيار العلماني:

سمي بذلك نسبة إلى العلمانية، ونقل د. أحمد إبراهيم خضر عن شريف يونس قوله في تعريفها: "ذلك المبدأ الذي ينادي بفصل الدين عن الدولة وعن التعليم العام، وتحويل الدّين إلى شأن خاص بالفرد، وكفالة حق الأفراد في تغيير عقائدهم كيفما شاؤوا".

ويضيف أحمد خضر: "تنطلق العلمانية وفق نظر من رؤية إنسانية غير دينية للعالم تحرر الفرد من الخضوع لما هو غيبي ومطلق. ويتمثل مسلك العلمانية أزاء نصوص الوحي بما يسمى بـ "نقد التراث من داخله" بقصد تفعيله في تجديد الفكر العربي، كما انصب على ما يُسَمّى "بفقه الواقع" من تلك المواد التراثية وعدم استصحاب "فقه النص" بل كانوا يحاكمون فقه النص، كما كانوا يقابلون بين الواقع بكل مدخلاته المحلية والخارجية وبين التراث والنص اليقيني بصفة خاصة، تمهيداً لما يُسَمّى "بأنسنة الدين"؛ أي اعتباره إنسانياً منقطع الصلة بالله، وعد التراث جميعه المقدس، وغير المقدس منتجَ الخبرة الإنسانية.[1]

التيار الحداثي:

ظهر المفهوم أولاً مرتبطاً بفن العمارة في عام 1945م؛ حيث كانت تعني الخروج على كل ما هو نمطي ومألوف برؤية ثورية تعيد صياغة العمارة؛ باعتبارها نشاطاً فنياً وإنسانياً، يتمتع بحرية تامة، ولا تحده قيود. ثم امتد المفهوم كغيره من المفاهيم إلى

1- خضر، أحمد إبراهيم، الأساس الإلحادي للمفاهيم الغربية، مقال منشور في مجلة البيان، عدد223، 1427: ص 29.

المنارة للاستشارات

ميادين الحياة الأخرى، فأعيد تعريفه ليعني: وجهة نظر خاصة تدور حول إمكانات الحياة الاجتماعية البشرية، تجد جذورها في التنوير، وتتأسس على الإيمان بالتفكير العقلاني، ومن ثم تنظر إلى الحقيقة والجمال والأخلاق كحقائق موضوعية يمكن اكتشافها ومعرفتها وفهمها من خلال التفكير العقلاني والوسائل العلمية، وليس عن طريق الدين.

وتعرِّف الموسوعة البريطانية الحداثة بأنها: "حركة ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، تدعو إلى إعادة تفسير التعاليم الكاثوليكية التقليدية في ضوء النظريات التاريخية والفلسفية والنفسية، وتدعو إلى حرية الضمير، وترى أن العهدين القديم والجديد مقيدان بزمانهما، وأن هناك تطوراً في تاريخ الديانة الإنجيلية".

يقول أحمد خضر: "تبنّى المثقفون العرب هذا المفهوم للحداثة، واعترف بعضهم بعدم فصل الحداثة العربية عن الحداثة الغربية، ونظروا إلى الحداثة على أنها وحدة متجانسة مشعة عالمياً من الغرب، ولهذا حاولوا إسقاط الفهم الغربي للحداثة على الإسلام والقرآن؛ فقاموا بتفسير الإسلام في ضوء النظريات التاريخية والفلسفية والاجتماعية التي تقوم أصلاً على أساس إلحادي فوقي للدين، كما نظروا إلى الإسلام والقرآن على أنهما مقيدان بفترة تاريخية معينة لا تمتد إلى غيرها، وقام العديد منهم بإحداث ما يُسَمّيه بـ "الإصلاح والتجديد" في الإسلام وفق هذه النظريات، مطلِقاً لنفسه حرية التفسير دون أدنى التزام بأي ثوابت عقدية".[1]

القرآنيون:

القرآنيون أو أهل القرآن -كما ورد في الموسوعة الحرة، وكما ذكره خادم حسين إلهي بخش-: هو اسم يطلق على تيار إسلامي يكتفي بالقرآن كمصدر للإيمان والتشريع في الإسلام.

1- مجلة البيان، عدد سابق: ص 30.

المنارة للاستشارات

وهذا المسمى أطلقه عليهم في الأصل المناهضون لهم، لكن قسماً من القرآنيين يرون أنه لا ضير في نسبتهم للقرآن بل إنه تشريف لهم، إذ يطلقون على أنفسهم "أهل القرآن". في حين أن القسم الآخر يتمسك بمسمى (مسلمين حنفاء) في إشارة لرفضهم للمذاهب والفرق. ويعد الاختلاف في فكر التيار القرآني هو عدم الأخذ بالأحاديث والروايات التي تُنسب للنبي محمد نبي الإسلام أو ما يعرف بالسنة النبوية، فالقرآنيون يكتفون بالقرآن كمصدر للتشريع لاعتقادهم أن الله قد وعد بحفظ القرآن فقال:{ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} .

ويستدلون على ذلك بأن القرآن هو الكتاب الوحيد الذي اجتمع كافة المسلمين على صحته، بينما الأحاديث فيها اختلاف كثير على صحتها بين الفرق الإسلامية المتعددة بل في كل الفرقة الواحدة يوجد اختلاف بين علمائها.

كما لا يعتد القرآنيون بأقوال السلف أو إجماع العلماء أو القياس وغيرها من مصادر التشريع الإسلامي السنية أو الشيعية أو الإباضية أو غيرهما من الفرق التي يطلق عليها القرآنيون مسمى الأديان الأرضية، ومن هذا المنطلق فإنهم يخالفون الفكر الإسلامي السائد منذ عصر الإمام محمد بن إدريس الشافعي وهو فكر يعتبره القرآنيون حرفيا متطرفاً ومخالفا للإسلام الصحيح.[1]

المطلب الثالث: منطلقات الاتجاه العقلي في نقد السنة النبوية.

نعني بالمنطلقات تلك المبررات التي على أساسها يخضع أصحاب الاتجاه العقلي النّصّ النبوي للنقد والمناقشة والاعتراض، دون قيد أو شرط، ونزع قدسية الوحي عنه، وجعله قابلا للخطأ وورود التناقض عليه، بناء على ما يبديه العقل من نظر واستنتاج ومقارنة، ويمكن تحديد تلك المبررات في العناصر الآتية:

- **النّصّ النبوي ظنّيّ الثبوت:** وهذا ما ينزله عن مرتبة القرآن الكريم، وهذه الظنية تدع مجالا لاحتمال عدم ثبوت النص، وأن ما ورد فيه غير صحيح النسبة إلى

1- بخش، خادم حسين إلهي، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، 2000، ط 2، مكتبة الصديق، السعودية: ص 21.

المنارة للاستشارات

رسول الله ﷺ، وهذا ما يصرّح به أهل الحديث أنفسهم، يقول الحافظ العراقي في شرح التبصرة: "حيث يقول أهل الحديث: هذا حديث صحيح، فمرادهم فيما ظهر لنا، عملا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافا لمن قال: إن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر".[1]

وقال الصنعاني في ثمرات النظر معلقا: "فيجوز الخطأ والنسيان على البخاري نفسه فيما حكم بصحته وإن كان تجويزا مرجوحا؛ لأنه بعد تتبع الحفاظ لما في كتابه، فإظهار ما خالف هذا القول المنقول عنه فيه من الشرطية ما ينهض التجويز ويقود العالم الفطن النظار إلى زيادة الاختبار، وهذا ما وعدنا به في آخر الفائدة الخامسة. على أن البخاري ومسلما لم يذكرا شرطا للصحيح، وإنما استخرج الأئمة لهما شروطا بالتتبع لطرق رواتهما، ولم يتفق المتتبعون على شرط معروف بل اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا، يعرف ذلك من مارس كتب أصول الحديث".[2]

لكن، نقول: ظني الثبوت يمكن الاعتراض عليه بالقطعي إن كان ثمة تناقض حقيق، لكن الاعتراض عليه بما هو مثله أو أقل في الظنية والنسبية كأحكام العقل، فهو غير متجه، وهو من باب ردّ الدليل بما هو أضعف منه.

- **أغلب نصوص السنّة النبوية مروية بالمعنى:** هذا مبرّر آخر نجده لدى بعض الاتجاه العقلي في تناول مشكل الحديث بلا قيد أو تحفّظ، فإن كنا لا نجادل في قدسية كلام الرسول الوارد بحروفه الدقيقة، فذلك لا ينسحب على ما حكي عنه بالمعنى والاستنتاج، إذ ليس الرواة كلهم على دراية وفهم لما تحيله الألفاظ من معاني ودلالات.

1- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين زيد الدين، شرح التبصرة والتذكرة، 2002، تحقيق: ماهر يسن الفحل، دار المشكاة: 38/1.

2- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، ثمرات النظر في علم الأثر، 1417-1997، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، الرياض، السعودية: ص 138.

المنارة للاستشارات

غير أن ذلك لا يسلّم لهؤلاء إذا عرفنا شروط المحدثين في قبول الرواية بالمعنى، وهي اشتراط علم الراوي باللغة، وفي ذلك يقول ابن كثير في الباعث الحثيث: "وأما روايته الحديث بالمعنى: فإن كان الراوي غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى، فلا خلاف أنه لا تجوز له روايته الحديث بهذه الصفة.

وأما إذا كان عالماً بذلك، بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها، وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك، فقد جوز ذلك جمهور الناس سلفاً وخلفاً وعليه العمل، كما هو المشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة تكون واحدة، وتجيء بألفاظ متعددة، من وجوه مختلفة متباينة.

ولما كان هذا قد يوقع في تغيير بعض الأحاديث، منع من الرواية بالمعنى طائفة من المحدثين والفقهاء الأصوليين، وشددوا في ذلك آكد التشديد، وكان ينبغي أن يكون هذا هو الواقع، ولكن لم يتفق ذلك، والله أعلم".[1]

- تباعد الفترة بين زمن النبي ﷺ، وعصر تدوين الحديث الشريف: مما يجعل احتمالات الدّسّ والإضافة إلى كلام النبي ﷺ واردة بل ومؤكدة، وظاهرة الوضع دليل قاطع على ذلك.

وهذا الأمر صحيح، لكن قد انصبّ جهد المحدثين في ملأ ذلك الفراغ الزمني الممتدّ لقرنين أو أكثر بالبحث عن سلسلة الرواة، أو ما يسمى بالإسناد، فهم لا يقبلون حديثا إذا لم يكن مسندا، وبذلك تزول شبهة الافتراء والوضع، وقد تظافرت أقوال العلماء في بيان أثر الأسانيد ونقدها في تمحيص السنة النبوية، وينقل ابن الصلاح في مقدمته عن ابن المبارك قوله: "الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".[2]

1- ابن كثير، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث: ص 18 (ترقيم المكتبة الشاملة، الإصدار الرابع).

2- الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، 1406 هـ - 1986م، تحقيق: د. نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر المعاصر- دمشق، دار الفكر- بيروت: ص 150.

المنارة للاستشارات

ونقل مسلم في صحيحه عن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".[1]

– عدم اتفاق المحدثين في قواعد التصحيح والتضعيف: مما يجعل أحكامهم تتسم بالنسبية والاحتمال، وهذا أمر مسلّم، لكن لا يكاد يختلف المحدثون المعتبرون اختلافا مؤثرا فيجعلون الصحيح ضعيفا أو العكس، وإنما الاختلاف في درجات الصحة أو درجات الضعف، أما ما يعلّل به الحديث ويكون سببا في ردّه فإن كلامهم لا يكاد يختلف، فقد نقل الحاكم عن أبي زرعة عند جاء إليه رجل وقال: "ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة إذا أردت أن تعرف صدقنا من عدمه، أنحن نقول بتثبت أم نقول بمجرد الظن والتخمين؟ أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة –يعني محمد بن مسلم بن وارة– وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلاف فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم. ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه فقال أشهد أن هذا العلم إلهام".[2]

اتّضح مما سبق، خطأ من يعتمد على تلك المبررات لجعل النص النبوي كغيره من نصوص التراث الإسلامي في طريقة النقد والتتبع، فهو وإن لم يسلم من النقص والخلل في بعض جوانبه، إلا أن ذلك الخلل في معظمه قد تم بيانه وكشفه، فلا تزول عنه قدسية الوحي التي توجب التحري والاحتياط في النقد، وعدم المجازفة برده جملة وتفصيلا لمجرد النظر العقلي.

وسنعرض في ما يأتي أسس نقد مشكل الحديث لدى أصحاب الاتجاه العقلي.

1– النيسابوري، مسلم بن الحجّاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، دت، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت: 15/1.

2– ابن كثير، مصدر سابق: ص 113.

المنارة للاستشارات

المطلب الرابع: أسباب وجود الأحاديث المشكلة لدى الاتجاه العقلي.

نعني بالأسباب هنا تلك القرائن والأدلة التي يفسّر بها الإشكال الواقع في النّصّ النّبوي، ويمكن حصرها فيما يأتي:

أوّلا: تسرّب الإسرائيليات إلى الحديث النّبوي.

يعدّ هذا أهمّ سبب يعزى إليه وجود الأحاديث المشكلة في السنة النبوية، ويتم الكشف عنه من خلال مقارنة ما يرد في التّوراة والإنجيل من أخبار وألفاظ وجمل مع ما يقابلها في نصوص الحديث، فإن وجد تطابق وأحيانا يكون تاما، لاسيما في أخبار الأمم السابقة أو أشراط الساعة أو أحداث يوم القيامة، حُمل ذلك على أن أصل النّصّ لم يقله رسول الله ﷺ، وإنما نقل عن حملة الأخبار من اليهود خاصة ككعب الأحبار وعبد الله بن سلام، وتميم بن أوس الداري الذي كان على النصرانية قبل أن يسلم.

وعلى ذلك الأساس تفسّر الأحاديث المشكلة في نظر أصحاب الاتجاه العقلي، من ذلك مثلا ما نقله صلاح الخليفة أحمد الحسن في مقاله نظرات في العالمية الإسلامية الثانية عن بعض العقلانيين الذين ردوا أحاديث الإسراء والمعراج وفرضية الصلاة فيها، وحجتهم في ذلك أن ربط توقيت فرض الصلاة بليلة الإسراء (خدعة إسرائيلية) انطلت على المسلمين، وهي ليست مجرد خدعة عبثية، ولكنها مقصودة تهدف إلى التقليل من شأن النبي الخاتم ﷺ وإظهاره بمظهر المتلقي عن موسى بما يبطل إمامة محمد ﷺ لموسى عليه السلام، وبما يبطل نسخ القرآن للتوراة.

ونحن نرى أنّ ذلك الاستنتاج مجرّد تخمين عقلي يمكن مقابلته بنقيضه، وهو ما ذكره ناقل النص حيث قال ردّا عليه: "أين السخافة والبطلان في أن يراجع نبينا محمد ﷺ ربه في شأن الصلاة؟، أليس في هذه المراجعة مكرمة له ﷺ؟، ففي الوقت الذي كان يراجع فيه النبي ﷺربه في هذا الخصوص كان نبي الله موسى عليه السلام منتظراً في مكانه ؛ فأيهما أفضل حسب هذه الرواية؟، وإذا كانت الرواية من نسج اليهود لقالوا بأن الذي كان يراجع الرب تبارك وتعالى في هذا الشأن هو موسى عليه السلام وليس محمداً ﷺ. وهل يرضى اليهود بأن يروِّجوا بأن نبينا محمداً ﷺ قد عُرج به إلى السماء حتى

المنارة للاستشارات

ينسجوا مثل هذه الرواية التي تثبت معراجه ﷺ، مما ينكره صراحةً أولئك الذين ينكرون السنة النبوية ومعجزاته الحسية ﷺ".[1]

فالأمر لا يتعلّق بكون النص له مقابل في الكتب السابقة فذلك محتمل، بل يشترط عدم مخالفته للنص القرآني وللأحاديث الصحيحة، وكذا صحة النسبة إلى رسول الله ﷺ، أما مجرّد مخالفة النّصّ لمنطق الباحث ورؤيته العقلية، فلا يسلم به دائما، لأنّه مقياس غير منضبط ولا يوافقه عليه بالضرورة غيره.

وفي الحديث الذي يرويه مالك بن أنس في موطئه ، ما يبرز هذا التناقل للنصوص بين الصحابة وهؤلاء الأحبار الذين أسلموا، ولم يطعن ذلك في صدقهم وصحة نقلهم، حيث روى عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أنه قال: خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأحبار فجلست معه فحدثني عن التوراة وحدثته عن رسول الله ﷺ، فكان فيما حدثته أن قلت: قال رسول الله ﷺ: خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط من الجنة وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقا من الساعة إلا الجن والإنس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه. قال كعب: ذلك في كل سنة يوم؟ فقلت: بل في كل جمعة. فقرأ كعب التوراة فقال: صدق رسول الله ﷺ...

قال أبو هريرة: ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسي مع كعب الأحبار، وما حدثته به في يوم الجمعة. فقلت: قال كعب: ذلك في كل سنة يوم. قال: قال عبد الله بن سلام: كذب كعب. فقلت: ثم قرأ كعب التوراة فقال: بل هي في كل جمعة. فقال عبد الله بن سلام: صدق كعب. ثم قال عبد الله بن سلام: قد علمت أية ساعة هي؟ قال أبو هريرة: فقلت له: أخبرني بها ولا تضن علي. فقال عبد الله بن سلام: هي

1- صلاح الخليفة أحمد الحسن، نظرات في العالمية الإسلامية الثانية، مقال منشور في مجلة البيان، السنة الخامسة عشر، ربيع الأول، 1421هـ، يونيو، 2000م: ص 114.

المنارة للاستشارات

آخر ساعة في يوم الجمعة. قال أبو هريرة: فقلت وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة. وقد قال رسول الله ﷺ: لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي. وتلك الساعة ساعة لا يصلى فيها؟، فقال عبد الله بن سلام: ألم يقل رسول الله ﷺ: من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي؟. قال أبو هريرة: فقلت: بلى. قال: فهو ذلك.[1]

إن هذا النّصّ الفريد يبرز أمرين اثنين:

- أن النقل عن بني إسرائيل والتحديث عنهم لم يكن خافيا، بل متعارفا عليه بين الصحابة.
- يدل النّصّ على أنّ بعضا من أحاديث رسول الله ﷺ ورد ما يقابلها في التوراة والإنجيل، ولا يمتنع ذلك إذا عرفنا وحدة مصدر الرسالات السماوية، على أن هذا التوافق لا يعني صحة كل ما في التوراة والإنجيل، فلا يثبت منها إلا ما وافق القرآن والسنة الصحيحة.

والدليل على ذلك أن المحدثين ردوا أحاديث مروية بأسانيد صحيحة في الكتب الصحاح لما خالفت نص القرآن مخالفة حقيقية لا مجال فيها لتأويل أو جمع، كحديث مسلم في صحيحه عن أيام خلق السماوات والأرض، إذ عدّ فيها سبعة أيام، وهي بنص القرآن الكريم ستة أيام فقط، وفي ذلك يقول ابن القيم: "وهو في صحيح مسلم ولكن وقع الغلط في رفعه وإنما هو من قول كعب الأحبار كذلك قال إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير وقاله غيره من علماء المسلمين أيضا وهو كما قالوا لأن الله أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام والله تعالى أعلم".[2]

1- الأصبحي، مالك بن أنس أبو عبد الله، الموطأ، دت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، القاهرة: 108/1.

2- ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، 1403-1983، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا: ص 84.

المنارة للاستشارات

ثانيا: تأثير الواقع السّياسي والاجتماعي.

يناقش كثير من أصحاب الاتجاه العقلاني النصوص الحديثية الواردة في السياسة الشرعية من الخلافة والملك وأحاديث الفتن في ضوء نظرية التنصيص السياسي، أي اختلاق أحاديث منسوبة لرسول الله ﷺ بغرض التبرير للسلطة الحاكمة أو نصرة مذهب معين أو طائفة ما، وقد استطرد عبد الجواد يسن في كتابه السلطة في الإسلام كثيرا في إثبات هذه الفرضية مستشهدا لها بأمثلة من الأحاديث الصحاح خاصة ما تعلق بمسألة القرشية وتنبؤات الخلافة، يقول: "لقد ساهمت الفتن السياسية التي ظلت ملازمة لتاريخ المسلمين منذ مقتل عثمان في صناعة جزء لا يستهان به من بنية النصوص المنسوبة إلى السّنّة، ومن هنا فإن طغيان الدور الذي لعبه التاريخ السياسي في تكوين العقل المسلم، لا يتمثل فحسب في مزاحمته للنص الشرعي الخالص، بل يتمثل أيضا في تصنيعه لجزء من بنية هذا النّصّ".[1]

ومن أمثلة الروايات التي استشكلها عبد الجواد يسن في ضوء هذه النظرية ما روي في الصحيحين من طريق الزهري عن أبي هريرة مرفوعا: «لا تشدّ الرّحال إلا إلى ثلاث مساجد، مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى».[2] يقول: "وللحديث رواية أخرى عند ابن ماجة بها زيادة خطيرة هي: «وصلاة في بيت المقدس خير من ألف صلاة فيما سواه». ويرى البعض أن هذا الحديث بروايتيه هو حديث سياسي محض، ظهر في عهد عبد الملك بن مروان، الذي أراد صرف الأنظار إلى بيت المقدس، لأن عبد الله بن الزبير الذي سيطر على مكة كان يدفع حجاج الشام إلى مبايعته...".[3]

والملاحظ هنا أمران:

1- يسن، عبد الجواد، السلطة في الإسلام، 1998، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب: ص260.

2- البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة.

3- يسن، عبد الجواد، مرجع سابق: ص 271.

المنارة للاستشارات

- إنكار ورود حديث يبين أفضلية هذه المساجد لاسيما المسجد الأقصى، وتفسير ذلك تفسيرا سياسيا، مع أن القرآن قد ورد فيه ما يمكن من خلاله الاستدلال على تلك الأفضلية كما ورد في بداية سورة الإسراء.

- إيراد زيادة في الحديث قد لا تكون بالضرورة ثابتة عند أهل الحديث، والاستدلال بها على خلل في النّصّ، مثل هذه الزيادة، فقد ضعفها الألباني وغيره، وهو ما لا يمكن قبوله في الاحتجاج.[1]

المطلب الخامس: مسلك المحدّثين في تناول مشكل الحديث.

نرى من خلال التتبع لمعظم المواضع التي استشكلها أصحاب الاتجاه العقلي من أحاديث النبي ﷺ لمختلف المبررات والأسباب التي ذكرت آنفا لاسيما الأحاديث الواردة في الصحاح، نرى مسلكا عاما سلكه المحدّثون في مناقشتها، وهو **مسلك التأويل** ما أمكن، إذا وجد ثمة دليل من القرآن أو السّنّة أو مقاصد الشريعة يؤيده، بناء على قاعدة: إعمال الدليل أولى من إهماله.

وللقرآن والسنة كما يرى د. أسامة عبد القادر في بحثه: بين تأويل القرآن وتأويل الحديث من حيث تعارض القطع والظن أربع احتمالات:

- نص قرآني قطعي الدلالة، تعارض مع نص حديثي قطعي الدلالة، والحكم: يرد الحديث.

- نص قرآني قطعي الدلالة، تعارض مع نص حديثي ظني الدلالة، توفرت فيه شروط الصحة، والحكم: تأويل الحديث تأويلا سائغا قريبا غير متكلف، مع مراعاة سائر شروط التأويل التالية.

- نص قرآني ظني الدلالة، تعارض مع نص حديثي ظني الدلالة، توفرت فيه شروط الصحة، والحكم: تأويل الذي يحتمله التأويل أكثر من غيره من النصين تأويلا قريبا، مع مراعاة سائر شروط التأويل التالية.

1- الألباني، محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، الناشر : المكتبة الإسلامية ، دار الراية للنشر، الطبعة الثالثة، 1409: ص 294.

المنارة للاستشارات

– نص قرآني ظني الدلالة، تعارض مع نص حديثي قطعي الدلالة، توفرت فيه شروط الصحة، والحكم: تأويل النص القرآني تأويل قريبا سائغا، مع مراعاة باقي شروط التأويل التالية.

أولاً: أن يكون التأويل موافقاً لوضع اللغة، أو عرف الاستعمال، وكل تأويل خرج عن هذا فليس بصحيح.

ثانياً: أن يكون هناك دليل يدل على أن المراد من اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه، وأول الظاهر إليه، فإذا انعدم الدليل بطل التأويل .

ثالثا: يمكن أن يكون دليل التأويل قياساً، وفي هذه الحالة يشترط به أن يكون جلياً لا خفياً.

رابعا: أن لا يعود التأويل على ظاهر النص بالبطلان، كالمثال الثالث الذي ذكرناه.

لأن استنباط معنى الحاجة، وسد الخلة من النص، وهو وجوب الشاة، يؤدي إلى عدم وجوبها، لجواز الانتقال إلى القيمة .[1]

ويمكن أن ندلّل على هذا المسلك وأثره في قبول الأحاديث وردها بين أصحاب الاتجاه العقلي والمحدثين بحديث أم حرام بنت ملحان المروي في الصحيحين أنس بن مالك ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه، وكانت تحت عبادة بن الصامت، فدخل يوما فأطعمته، فنام رسول الله ﷺ، ثم استيقظ يضحك. قالت: فقلت: ما يضحكك يا رسول الله؟ فقال: ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكا على الأسرة أو قال مثل الملوك على الأسرة –شك إسحاق– قلت: ادع الله أن يجعلني منهم. فدعا. ثم وضع رأسه فنام، ثم استيقظ يضحك، فقلت: ما يضحكك يا رسول الله؟ قال: ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكا على الأسرة أو مثل

1- (موقع: مفكرون، 02-06-2015).

المنارة للاستشارات

الملوك على الأسرة. فقلت: ادع الله أن يجعلني منهم. قال: أنت من الأولين. فركبت البحر زمان معاوية فصُرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت».

يقول عبد الجواد يسن مستشكلا لهذا الحديث: "والمشكلة هنا -كما هو واضح- هي أنّ الحديث ينسب إلى النبي ﷺ ما لا يمكن تصور حدوثه منه. إذ لا يتصور مسلم أن يضع النبي ﷺ رأسه بين يدي امرأة لا تحلّ له، لتعبث به حتى ينام "قريبا منها"، فقد ورد في إحدى روايات الحديث في باب الجهاد من طريق الليث عن يحيى بن سعيد: "فنام قريبا مني".[1]

وأورد هنا كما أورد صاحب الكتاب بعضا من التأويلات التي ذكرها شراح الحديث لتوجيه معنى الحديث.

يقول ابن عبد البر في التمهيد: "أظنها أرضعت رسول الله ﷺأو أم سليم أرضعت رسول الله ﷺ فحصلت أم حرام خالة له من الرضاعة فلذلك كانت تفلي رأسه وينام عندها وكذلك كان ينام عند أم سليم وتنال منه ما يجوز لذي المحرم أن يناله من محارمه ولا يشك مسلم أن أم حرام كانت من رسول الله لمحرم فلذلك كان منها ما ذكر في هذا الحديث والله أعلم". ولكن يشكل على هذا أنّ النبي عليه السلام لم يثبت أنه أرضعته امرأة من الأنصار.

ثم نقل عن يحيى بن إبراهيم بن مزين تأويلا آخر، قال: "إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تفلي أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لأن أم عبد المطلب بن هاشم كانت من بني النجار".

ولكن يرد على هذا أن الخؤولة المجازية لا تثبت المحرمية.[2]

1- يس، عبد الجواد، مرجع سابق: ص 282.

2- القرطبي، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري أبو عمر، التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، 1387ه، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، الناشر: وزارة الأوقاف، المغرب، طبع: مؤسسة القرطبة، المغرب: 226/1.

المنارة للاستشارات

ونقل ابن حجر عن ابن العربي مخرجا آخر وهو افتراض أن الواقعة حدثت قبل الحجاب، لكن قطع ابن حجر أن ذلك كان بعد حجة الوداع جزما.

وقال الدمياطي: "ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع قلت وهو احتمال قوي لكنه لا يدفع الاشكال من أصله لبقاء الملامسة في تفلية الرأس وكذا النوم في الحجر".

ثم استقر رأي ابن حجر بعد إيراد هذه الاحتمالات من التأويل وما يعترض بها عليها: "وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية ولا يردها كونها لا تثبت إلا بدليل لان الدليل على ذلك واضح والله أعلم".

على أنّ القاضي عياض كما ذكر عنه ابن حجر قال: "إنّ الخصائص لا تثبت بالاحتمال وثبوت العصمة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل".[1]

نلاحظ من هذا المثال، عدم استقرار المحدثين على قول واحد في ما يحمله حديث أم حرام من إشكالات، فلا يكاد يورد أحدهم احتمالا إلا جاء ما ينقضه عن غيره، لكن لم يرد عن أحد منهم القول بالرّدّ المطلق للحديث، والظاهر من صنيعهم ما يأتي:

- التوقّف في تلك الجزئية المشكلة، وعدم اعتمادها في استنباط الأحكام، باعتبار خصوصيتها على الأقل.
- استغلال بقية النّصّ لاستنباط الأحكام، فهذا الحديث قد استخرج منه ابن حجر كثيرا من الأحكام المتعلقة بآداب الاستئذان وآداب الضيافة وغيرها.

لكن الاتجاه العقلي ينحو منحى الردّ الكلي للرواية من أصلها، ولا يمانع في الحكم باختلاقها وبوضعها، فقد علّق عبد الجواد يسن على هذه التأويلات قائلا: "وقد أردنا بإيراد هذا الكم الوافر من التأويلات أن نقف بالقارئ على مدى العنت ومبلغ التّكلّف الذي يواجهه الشّرّاح، بحثا عن مخرج لحديث مشكل لا حلّ له، وما ذلك إلا

1- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل، 1379هـ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة، بيروت: 79/11.

المنارة للاستشارات

انصياعا لفريضة شائهة في العقل السلفي تقول بأن الأحاديث الواردة في صحيحي البخاري ومسلم هي نصوص مقطوع بثبوتها".[1]

ومثال آخر نورده للتدليل على هذا التباين بين العقلانيين والمحدثين في مشكل الحديث، فيما تعلّق بالمسائل التعبدية، الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثني عبد الصمد قال: حدثني شعبة قال: حدثني أبو بكر بن حفص قال: سمعت أبا سلمة يقول: «دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة، فسألها أخوها عن غسل النبي ﷺ، فدعت بإناء نحوا من صاع فاغتسلت، وأفاضت على رأسها، وبيننا وبينها حجاب».[2]

ذهب ابن قرناس في كتابه الحديث والقرآن (ابن قرناس. 2011. 49) إلى إنكار الحديث جملة لما ورد فيه من تفاصيل تناقض في نظره أحكام الدين القطعية في وجوب التستّر والاحتجاب على المرأة، قال: "إذا كان الحجاب ساتر لا يرى من خلاله، فلا فائدة من غسلها، لأنهما لن يريا كيفية الغسل. وإن كان الحجاب شفافا يُرى من خلاله، فقد سمحت أم المؤمنين لأخيها ولرجل معه بالنظر إلى ما حرّم الله من جسدها. فهل يؤخذ الدين من أمّ المؤمنين بهذه الطريقة؟، أم انّ من اختلق الحديث كان يهدف للنيل منها رضي الله عنها. ولو كانت القصة قد حدثت بالفعل فيكفي أن تشرح أم المؤمنين لهما طريقة الغسل بعباراتها دون الحاجة للتعرّي المخالف للحشمة والدين".[3]

وإذا نظرنا في شروح الحديث لهذا النّصّ، نجد له تأويلا مستساغا لدى بعض المحدثين، حيث نقل ابن حجر تأويل القاضي عياض لهذا الإشكال الظاهري، قال: "ظاهره أنهما رأيا عملها في رأسها وأعالي جسدها مما يحل نظره للمحرم؛ لأنها خالة أبي

1- يس، عبد الجواد، مرجع سابق: ص 284.

2- البخاري، الجامع الصحيح، 1422. 60/1.

3- ابن قرناس، الحديث والقرآن، 2011، ط 2، منشورات الجمل، بيروت، لبنان: ص 49.

المنارة للاستشارات

سلمة من الرضاع أرضعته أختها أم كلثوم وإنما سترت أسافل بدنها مما لا يحل للمحرم النظر إليه. قال: وإلا لم يكن لاغتسالها بحضرتهما معنى".[1]

على أن ابن قرناس أشار إلى غرض البخاري من إيراد الحديث وما بوب له به، قال: "والحديث أورده البخاري فقط لأنه يتناسب مع الباب الذي سماه "الغسل بصاع ونحوه"، ولم نستفد من نصّ الحديث عن كيفية غسل الرسول من الجنابة، كما كان يفترض أنه سبب الحديث وموضوعه الرئيسي".

قلت: قد يؤكّد هذا ما ذكرته سابقا أنّ من طريقة المحدثين إيراد بعض الأحاديث ولو مع وجود بعض الجمل المشكلة فيه، لاستنباط الأحكام مما لم يقع فيه الإشكال، والتّوقّف فيما فيه مشكل لم يتبيّن معناه وحقيقته مراعاة لصحة الإسناد، ولو كان النّصّ كلّه محلّ استشهاد واستدلال لأتى به البخاري في أبواب الاستئذان وحدّ عورة المرأة مع المحارم...إلخ. والله أعلم.

1- العسقلاني، مصدر سابق: 1/365.

المنارة للاستشارات

خاتمة البحث.

في ختام هذا البحث يمكن تحرير النتائج الآتية:

- ظهر من خلال النصوص والنماذج السابقة أن سبب الخلاف بين المحدثين وأصحاب الاتجاه العقلي في قبول أو ردّ الحديث المشكل يعود إلى الاختلاف في منطلقات كل فريق بأزاء حجية السنة النبوية، لاسيما أحاديث الصحيحين، فهي عند المحدثين تحوز من قوة الأسانيد وصحتها ما يمنع من ردّها كلية، بينما هي عند أصحاب الاتجاه العقلي خاضعة للنقد كغيرها من مصادر الحديث.
- تتطابق شبهات وانتقادات أصحاب الاتجاه العقلي للأحاديث المشكلة مع ما يطرحه المستشرقون حيالها في أحيان كثيرة، وهذا لا يعني الخطأ والرّدّ لكل ما يوردونه من آراء واعتراضات.
- الدليل على وجاهة هذه الاعتراضات أحيانا ما نجده من تأويلات تكون بعضها بعيدة بأزاء بعض النصوص الحديثية من المحدثين أنفسهم، حيث لا يستقر رأيهم على معنى معين متفق عليه دون اعتراض عليه.
- يبدو لي أنّ بعض المحدثين قد يستشكلون أجزاء من بعض النصوص الحديثية لكن لا يردون الحديث جملة، حيث يروونها في مصنفاتهم، ويستنبطون منها ما لا إشكال فيه، ويسكتون عن الجزء من باب التّوقّف.
- أرى أنّ هذا المسلك من التوقّف أسلم من الرّدّ المطلق لكل النّصّ من باب التحوّطّ والتّثبّت في كلام الرسول ﷺ.
- يرى الباحث أنّ من الضروري التعمّق بموضوعية في هذا المسلك المعاصر في نقد السنة النبوية، وتقعيده وضبط حدوده، إذ هو مسلك له ما يقابله في صنيع المحدثين المتقدمين في بعض المواضع، من باب الحرص على صون السنة النبوية والمحافظة على ركني الصحة في السنة وهما السند والمتن، بدلا من تسفيه تلك الآراء أو الحكم عليها بسوء القصد كلية. والله أعلم.

وسبحانك الله وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. والحمد لله رب العالمين.

المنارة للاستشارات

المصادر والمراجع

- الأصبحي، مالك بن أنس أبو عبد الله، الموطأ، دت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، القاهرة.
- الألباني، محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، الناشر: المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر، الطبعة الثالثة، 1409.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، الجامع الصحيح، 1407هـ-1987م، ط 3، تحقيق: مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة-بيروت.
- بخش، خادم حسين إلهي، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، 2000، ط 2، مكتبة الصديق، السعودية.
- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، سنن الترمذي، دت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب أبو الفرج، 1426-2005، ط 4، شرح علل الترمذي، تحقيق ودراسة: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض.
- خضر، أحمد إبراهيم، مجلة البيان. عدد223. 1427.
- الزميع، ماجد بن علي، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني دراسة عقدية، 1434-2013، ط 1، دار الهدي النبوي، القاهرة.
- سلامة، محمد خلف، لسان المحدثين، 2007.
- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، 1358هـ-1939م، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة.
- الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، 1406 هـ - 1986م، تحقيق: د. نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر المعاصر- دمشق، دار الفكر- بيروت.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، ثمرات النظر في علم الأثر، 1417-1997، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، الرياض، السعودية.
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي أبو جعفر، شرح معاني الآثار، 1399هـ، ط 3، تحقيق: محمد زهري النجار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، 1997، دار الفكر، دمشق، سوريا.
- العتيبي، سعد بن بجاد، موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي، 1434-2013، ط 2، دار الوعي للنشر والتوزيع، الرياض.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين زيد الدين، شرح التبصرة والتذكرة، 2002، تحقيق: ماهر يسن الفحل، دار المشكاة.

المنارة للاستشارات

- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل، 1379هـ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- العقل، ناصر بن عبد الكريم، الاتجاهات العقلانية الحديثة، 1422-2001، ط 1، دار الفضيلة، الرياض.
- القرطبي، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري أبو عمر، التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، 1387ه، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، الناشر: وزارة الأوقاف، المغرب، طبع: مؤسسة القرطبة، المغرب.
- القزويني، محمد بن يزيد أبو عبد الله، سنن ابن ماجة، دت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ابن قرناس، الحديث والقرآن، 2011، ط 2، منشورات الجمل، بيروت، لبنان.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، 1403-1983، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.
- النيسابوري، مسلم بن الحجّاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، دت، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت.
- النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 1397ه/1977م
- النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير، دت.
- يسن، عبد الجواد، السلطة في الإسلام، 1998، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

المنارة للاستشارات